

تطور السياسات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دراسة تحليلية تقييمية-

أ. ميدون إلياس
جامعة البليدة 2

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية إبراز تطور مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في السياسات الاقتصادية الجزائرية، منذ نشأة الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال من الاستعمار الفرنسي سنة 1962 إلى غاية اليوم، فبعد التطرق إلى لمحة نظرية عن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه و كذا التقييم الاقتصادي للظاهرة، تم عرض مختلف تطورات السياسات الاقتصادية اتجاه الاستثمارات الأجنبية عموما و المباشرة خصوصا، من خلال تقسيمها إلى أربع محطات تاريخية كبرى مرتبطة بالتحويلات السياسية ثم لاحقا بالتطورات الاقتصادية المحلية و الدولية، و أخيرا تقييم انعكاسات السياسات الاقتصادية على نصيب الجزائر من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر

Abstract:

This study tries to analyse the role of foreign direct investments (FDI) on the Algerian economics policies, since the creation of the Algerian economy after the independence from French colony through now, We firstly show the literature review about the FDI, Secondly we present the different Algerian economics policies through foreign investments generally and direct investments specifically into four ground historical steps, based on the political transformation, local and international economical events. To conclude this study explores the Algerian part from the global FDI flows

مقدمة:

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقود الأخيرة تطورا ملحوظا في ظل النظام الاقتصادي الدولي و قد شهد العالم النامي زيادة في نصيبه من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب الحاجة إلى مصدر التمويل الخارجي، إذ تعد مصدرا بديلا عن القروض الأجنبية التي يعاب عنها عدم إتاحتها لجميع الدول فضلا عن الشروط التي تفرضها الدول و الهيئات الدائنة على الدول النامية التي قد تصل حد المساس بسيادة الدول و استقلالها الاقتصادي و السياسي و هذا ما انسحب على الحالة الجزائرية، إذا بلغ معدل خدمة الدين سنة 1993 ما نسبته 83 % من الصادرات، كما أن أزمة المديونية الخارجية التي عانت منها الدول النامية خلال الثمانينيات و التسعينيات من القرن العشرين، أكدت التوجه نحو الاستثمارات الأجنبية كمصدر لجلب الأموال و ذلك لما يوفره من إيجابيات للدول المضيفة من التأثير على العمالة و توطين الصناعة، نقل التكنولوجيا و التقنية العالية، أنماط الإدارة الحديثة، تحسين الميزان التجاري و غيرها من المزايا التي محصلتها خدمة النمو و التنمية

الاقتصادية، مما خلق منافسة دولية شديدة تجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

و قد اشتدت المنافسة بين الدول لأجل توفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية متبعة في سبيل ذلك عدة سياسات اقتصادية و تشريعات مختلفة موجهة نحو تحفيز الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

و في هذا الإطار تحاول هذه الدراسة تحليل و تقييم تطور السياسات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال ثلاث محاور، حيث يتطرق المحور الأول لتوطئة نظرية حول ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميتها الاقتصادية، في حين تطرق المحور الثاني لتطور مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في السياسات الاقتصادية الجزائرية، و أخيرا تقييم انعكاسات السياسات الاقتصادية على نصيب الجزائر من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في المحور الثالث.

المحور الأول: توطئة نظرية حول ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الظواهر الاقتصادية التي أثارت اهتمام الكثير من الاقتصاديين، المفكرين، المدارس الاقتصادية و حتى حكومات دول العالم (متقدمة أو متخلفة) لكونه يعد إحدى الآليات الاقتصادية التي تؤثر تأثيراً حقيقياً في مسار العلاقات الاقتصادية و السياسية المتميزة بالتعدد و كذلك الصعوبة، لهذا لا توجد تسمية و لا تعريف موحد و ذلك لتداخل و تشابك الظاهرة مع ظاهرة الاستثمار الأجنبي غير المباشر من جهة، و من جهة أخرى لاختلاف الروى من رؤية مالية، محاسبية، اقتصادية، قانونية أو حتى سياسية و دبلوماسية لكن عموماً يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الاقتصادي (صناعي، إنتاجي، زراعي) يأخذ في الغالب الشكل التجاري الذي يمارسه المستثمر الأجنبي (عمومي، خاص، اعتباري، طبيعي) في الدولة المستقبلة للاستثمار من خلال سيطرته على هذا النشاط و حسب ملكيته الكاملة أو الجزئية للمشروع.

ثانياً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر: تتعدد و تختلف دوافع و أهداف هذا النوع من الاستثمارات حسب الجهة المالكة و بلده الأم من دوافع التصدير، و طبيعة البلد الذي تتم فيه هذه الاستثمارات من دوافع استيراد و استقطاب.

1: دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر:

• الأسباب الداخلية كدافع للاستثمارات الخارجية:

- **طبيعة النشاط:** إن طبيعة النشاط قد يفرض بالضرورة الاستثمار خارج الحدود الإقليمية، فبعض المنتجات مثلاً سريعة التلف و بالتالي لا يمكن نقلها من مكان لآخر دون أن يلحقها العطب، لذلك تلجأ الشركات المنتجة لهذه السلع إلى تقريب أو نقل مراكز الاستهلاك، ، كذلك هناك بعض المنتجات التي لا تتحمل أسعارها نفقة تصديرية عالية لذلك تتجه الشركات إلى تصنيعها بالقرب من مناطق استهلاكها.

- **حجم السوق المحلي:** تبدأ المشروعات في توسع في إنتاجها حسب احتياجات السوق و حجمه ثم بعد فترة يعجز السوق عن إستيعاب كل منتجات الشركة و حجم إنتاجها، لذلك تتجه الشركة إما إلى التصدير إلى الخارج أو الاستثمار في الخارج، و تفضل الشركات دولية النشاط الكبرى الاستثمار عن التصدير.

- **سوق العمل:** كثير من السلع يتوقف سعرها النهائي بشكل كبير على عنصر العمل، بل يتأثر بالارتفاع أو الانخفاض في مستوى الأجور و بمدة توافر العمالة و إنتاجيتها، و هو الأمر الذي دفع بعض الشركات دولية النشاط إلى توطئ بعض فروعها في الدول التي

يتوافر بها عنصر العمل (الرخيص و الماهر) خاصة إذا كانت الدولة الأم تعاني نقص في العمالة أو ارتفاعا في المستوى الأجور¹.

- اعتبارات التكاليف: عادة ما يتم التفريق بين نوعين من استثمارات تخفيض التكاليف، الأولى تكون بسبب الحاجة إلى الحصول على المواد الأولية من الخارج، بسبب ندرتها محليا، أو يمكن توفيرها محليا و لكن بتكلفة باهظة. أما النوع الثاني فهي تتضمن خدمة المصالح الوطنية للمستثمر الأجنبي، و خاصة في مجال الصناعات الإستخراجية كالبتترول التي تعمل على زيادة الإنتاجية العمالية و الإنتاج ككل².

- اعتبارات تسويقية: غالبا ما تحفز الشركات لإقامة فروع أجنبية بعدما تصبح معروفة في الأسواق الأجنبية من خلال صادراتها، و يؤدي التوسع في الأعمال الناجمة عن التجارة الخارجية إلى زيادة استثماراتها الأجنبية، و تبدو الرغبة في الوفاء باحتياجات أسواق بعينها هي الدافع الحقيقي مما يزيد من قبولهم للمنتج. بإضافة إلى وجود بعض القوانين للبلد الأم التي تمنع الشركات من التوسع و ابتلاع منافسيها.

- تقليل المخاطر: التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية و التي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل الحرب، التأميم أو المصادرة، زيادة الرسوم الجمركية فتوزيع و انتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر إلى الحد الأدنى³.

• الأسباب الخارجية كدافع للاستثمارات الخارجية:

- سياسة الدولة الأم: قد من مصلحة الدولة الأم ذاتها و ليس الشركة فقط التوسع في الاستثمار خارج حدودها الإقليمية، مما يدفعها إلى تشجيع الشركات التي تنتمي إليها إلى نقل جزء من استثماراتها خارج حدودها، نظرا للفوائد العديدة التي تعود عليها سواء أكانت في شكل فتح أسواق جديدة و بالتالي زيادة حجم تجارتها الدولية أو تيسير حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يكون له أثر إيجابي على ميزان مدفوعاتها فضلا عن زيادة الثقل السياسي من نفوذ و سيطرة لها على المسرح الدولي⁴، و ذلك بالسيطرة على القطاعات الاقتصادية الأساسية للبلد المضيف⁵.

- سياسة الدول المضيفة: لقد حدث تحول كبير في مواقف حكومات الدول و بخاصة النامية منها إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر، فحتى منتصف الثمانينات كانت العديد من الدول تنظر إلى الشركات الدولية بتشكك و ارتياب، و كانت تجنب لتقييد حرية عملها من خلال فرض قيود على المجالات التي تعمل بها، و أيضا فرض قيود على تحويل الأرباح و إعادة رأس المال إلى الخارج و غيرها من القيود الأخرى غير أن الوضع على النقيض الآن حيث ترحب الدول النامية بالاستثمار الأجنبي المباشر كما أنها حررت بقدر كبير قواعدها و لوائحها في هذا الخصوص⁶.

¹ - سامي سلامة نعمان، الشركات دولية النشاط و أثرها على المنافسة و العمالة و التصدير في الدول النامية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008، ص-103-105.

² - مودخاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم، علي مسعود، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، العربية السعودية، 2007، ص 216-217.

³ - فؤاد محفوطي، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية تقييمية -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص 8.

⁴ - مفتاح صالح و بن بيمينة دلال، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 43 و 44، بيروت، 2008، ص 109.

⁵ - فؤاد محفوطي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

⁶ - سامي، سلامة نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 107 و ص 108.

2: **دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر:** ينقسم صناع القرار في الدول نامية و متقدمة بين رافض و مؤيد لجلب هذا النوع من الاستثمارات و لكل طرف حججه التي يعلل بها موقفه، و مهما كانت مواقف هؤلاء أو أنك، فإن الكل يتفق على نبذها إذا تعرضت السيادة الوطنية السياسية أو الاقتصادية للخطر جراء تصرفات أو اختراقات بعض هذه الشركات لمجموعة أو احد بنود الاتفاق.

- تمويل التنمية الاقتصادية: تلجأ الدول النامية إل الاستعانة بالموارد و المدخرات الأجنبية خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حال قصور الموارد المحلية غير التضخمية عن تمويل المعدلات المنشودة للاستثمارات الوطنية، و بعبارة أخرى تنشأ هذه الحاجة للموارد الأجنبية لتغطية ما يسمى بالفجوة الادخارية و فجوة الصرف الأجنبي، الناشئة عن قصور الموارد الخارجية التي تحصل عليها البلاد النامية من صادراتها المنظورة غير المنظورة.

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة: و الخبرات الإدارية الجيدة في الدول الأجنبية، إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا و توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.

- الإسهام في حل مشكلة البطالة: و ذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

- الإسهام في زيادة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها و خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج.

- التقليل من الواردات: و ذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

- تدريب العاملين على الأعمال الإدارية: و على استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة و التي تعود نتائجها على كل من المشروع و الفرد نفسه¹.

- الرفاهية العالمية: إن حرية انتقال رأس المال مفيدة للعالم بأسره، فعندما تتحرك رؤوس الأموال من بلد إلى آخر نتيجة لارتفاع معدل العائد في الأخير، فإنها تتحرك من مناطق تكون فيها وفيرة و رخيصة نسبيا إلى دول تكون فيها رؤوس الأموال نادرة و مكلفة نسبيا. و يستمر ذلك حتى تتساوى العوائد. و المحصلة النهائية هي أن تلك التدفقات الرأسمالية تكون مفيدة لهاتين الدولتين².

ثالثا: تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر: لا يمكن تصور المنافع التي قد تجنيها الدول المستضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الحصول عليها دون تكلفة و تتلخص أهمها إلى:

- التأثير المحتمل على هيكل السوق المحلي: حيث تتمتع الشركات الأجنبية بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، و ذلك راجع إما لانفرادها بإنتاج أصناف أو سلع متميزة أو استحواذ على شريحة كبيرة من الطلب مما يكفل لها التحكم في الأسعار الدول المضيفة مما يعرض العديد من الشركات المحلية لمشاكل تصريف منتجاتها³.

- كما قد تآثر على توزيع الدخل: نتيجة زيادة الفجوة بين الفقراء و الأغنياء في الدول المضيفة بسبب سوء توزيع الدخل، لتمتع العاملون في الشركات الأجنبية بأجور مرتفعة مقارنة بأجور الشركات المحلية، كما قد يكون الاستثمار من جانب الاستخدام المكثف

¹ - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار الفنايس للنشر و التوزيع، الأردن، 2005، ص 30-31.

² - مودخاي كرينانين، مرجع سبق ذكره، ص 221

³ - عمر متيجي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مطبعة رويغي، الأغواط، 2010، ص 04.

للآلات التكنولوجية المتقدمة غير المنشئ لفرص العمل جديدة إلا في حدود ضيقة و نوعية تكوين عال قد لا تتوافر في بعض الدول، كما قد تكون ملوثة للبيئة¹.

- **يعمل المستثمر الأجنبي على جلب التقنية المناسبة:** التي يحتاجها في تنفيذ مشاريعه و ليس من أولوياته تطوير التقنية في البلد المستضيف، فإذا كان للبلد المستضيف فجوة تكنولوجية كبيرة جدا فلا يمكن للشركات المحلية استيعاب التكنولوجيا التي أدخلتها، بالإضافة إلى أن مركزية اتخاذ القرارات للشركات متعددة الجنسيات في الدولة الأم تميل إلى استيراد المواد و السلع و الكفاءات البشرية و غيرها من عوامل الإنتاج من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج، بالرغم من وجودها في السوق المحلية، الأمر الذي يترتب عليه إهمال مصادر العرض المحلية لهذه السلع و العوامل و الأصناف في تنمية المهارات الإدارية و الفنية².

- **إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر:** في مراحله الأولى يحقق أثارا إيجابية على ميزان مدفوعات البلد المضيف نتيجة التدفق الوارد من العملات الأجنبية، فإن هذا الاتجاه سينقلب مستقبلا حين يشرع في تسديد القروض الأجنبية و فوائدها عند إنشائه للفرع أو المؤسسة باستخدام القروض من السوق الخارجي إن وجدت، و تحويلات أجور و مرتبات العمال الأجانب إلى الخارج، و مقابل الخدمات الفنية و التقنية الأجنبية، بالإضافة إلى تحويلات الأرباح التي تحققها هذا الاستثمار، إذ أغلب أرباحه يحولها إلى بلده الأصلي³.

- **الأثار المحتملة على السياسة الاقتصادية:** حيث يشير المعارضون للاستثمار الأجنبي المباشر بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة، و كذا قابليتها للخضوع لضغط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، و كذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضا، و من ثم فإن نشاط تلك الشركات يؤدي إلى الانقراض من الاستقلال الاقتصادي و السياسي للدول المضيفة و لكن بدرجات متفاوتة⁴.

المحور الثاني: تطور السياسات الاقتصادية الجزائرية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر أولا: مرحلة التشجيع المتحفظ للاستثمار الأجنبي المباشر (1962-1966):

اتسمت هذه المرحلة بالإبهام و التناقض اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ كانت عبارة عن مرحلة انتقالية من نظام استعماري إلى دولة وطنية ذات سيادة، حيث تميزت بالازدواجية السياسة تجاه المستثمر الأجنبي بقوانين تشجع إنشاء الاستثمارات الأجنبية و تضمن لها كامل المساعدات و معاملات سياسية و إدارية تعمل على التراب الوطني و تثبط عزيمة أي مستثمر أجنبي يريد الاستقرار بالجزائر.

1/ **الأوضاع الاقتصادية و السياسية:** عقب استقلال الجزائر و خروج الفرنسيين منها بعد استيطان دام 132 سنة، كانت الأوضاع مزيرية، تتمثل أساسا في ميراث اقتصاد ضعيفا و مشلولًا بفعل التبعية الجائرة المفروضة عليها سابقا، تلك التبعية متعددة الجوانب، فمن

¹ - جميلة الجوزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: الدول العربية نموذجا، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و علوم التجارة، جامعة الجزائر 3، العدد 17، المجلد 1، ص 142.

² - Khouri Nabil, les determinants de l'investissement direct étranger (étude théorique et analyse empirique), Thèse présentée pour l'obtention pour l'obtenir d'un diplôme magistère en sciences de gestion, école supérieur de commerce, Alger, 2002-2003, P33.

³ - عبد الكريم بعداش، تحليل الآثار الاقتصادية لأسواق المالية العربية خلال الفترة 1999-2003 مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 2، 2002، ص ص 28-30 بتصرف.

⁴ - محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، العدد 1، 2004، ص 135.

تبعية مالية مرورا بالتبعية التقنية و وصولا إلى التبعية التجارية التي كانت تخدم في الأصل اقتصاد المستعمر، إضافة إلى عدم التكامل بين مختلف القطاعات و ازدواجيتها حيث هذه الأخيرة تمثل أهم نتيجة هيكلية للنظام الاستعماري و هي تعايش نظامين اقتصاديين أحدهما متطور و آخر متخلف، قطاع حديث يقدم 60% من الإنتاج الزراعي موجه نحو اقتصاد السوق الفرنسية و قطاع متخلف موجه نحو اقتصاد الكفاف، غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموائئ الرئيسية بيد المعمرين¹.

لقد عمت الفوضى في الأشهر الأولى للاستقلال، إثر الرحيل السريع للمستوطنين من 50000 إطار عال و 35000 إطار متوسط و 100000 عامل موظف و تخليهم عن المرافق، إضافة إلى نقص أو غياب مسيرين و رجال أعمال وطنين قادرين على استرجاع هذه المهام و ضمان استمرارية العمل، فدخل الثوار الجزائريين و المواطنين الجزائريين إلى المزارع و المعامل و المصانع و المنازل و المقاهي، و استولوا عليها بعد أن دمر معظمها و كانت دوائر الدولة و أجهزتها فارغة، فعجزت عن السيطرة على الوضع فأقرت ما أسمته "التسيير الذاتي" الذي تحول لاحقا إلى توجه اشتراكي².

2/ **الخيار الاشتراكي:** وجدت السلطات المتنازعة بينها يومها أمام مهام كبرى ينبغي تنفيذها سواء تعلق الأمر بالقضاء على الضعف و التثوية اللذان تعرض لهما الاقتصاد الوطني بمعالجة الوضع الاجتماعي المتدهور، أو بتحسين معيشة الجماهير بخلق مناصب الشغل و السكن و تحسين الخدمات الاجتماعية و غيرها سوى بالاعتماد على الخيار الاشتراكي كمدخل تنموي لما حققه الاتحاد السوفيتي في منتصف القرن العشرين من نجاح اقتصادي أغرى جل دول العالم الثالث المستقلة حديثا على انتهاج الاشتراكية في بعدها الإنمائي و الإداري رغم أن هذا الخيار لم يكن ناتج أو نابع عن تفويض شعبي لنظام الحكم تاريخي و مرجع ذلك الأمية المطبقة آنذاك لكنه كان يستند لـ "ميثاق طرابلس" الراض للأيديولوجية الليبرالية قطعاً، و شدد على أهمية تدخل الدولة لقيادة عملية التنمية و أيضا لمواجهة آثار التفكك الهيكلي الناتج عن السياسة الاستيطانية و من زاوية سياسية كان الخيار الاشتراكي للأسباب التالية³: كونه نظام يعارض النظام الرأسمالي المتبع من قبل المستعمرين و حلفائه، لا يقوم على عوامل نقصت أو غابت فيه الجزائر كقطاع الوطني الخاص، وسيلة لتحقيق التنمية، العدالة الاجتماعية و السيادة الوطنية لبناء دولة قوية تراقب و تسيير كل مرافق الحياة اليومية و تحمي نفسها من أي عملية استغلالية أو تدخل أجنبي كتدخل شركات أجنبية و نظام متبع في بلدان الحلفاء الشرقيين الذين ساندوا الثوار كما أنه تم اعتبار الاتحاد السوفيتي كطرف "المعادل" للولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها الرأسماليين.

3/ **النظرة الجزائرية للاستثمارات الأجنبية:** كانت هناك معضلة تواجه الاقتصاد الجزائري تمثلت في سيطرة فرنسا على قطاع الطاقة و بخاصة المحروقات، مما حدا بالسلطات الجزائرية على تكريس و حماية السيادة الوطنية بالتشكيك في نوايا الأجانب، إضافة إلى التاريخ الاستعماري و سبل انتزاع الاستقلال بالكفاح المسلح المعنف، و خيار الجزائري للنمط الاشتراكي قد ساهما في زيادة الحساسية التي طبعت العلاقات بين الجزائر

¹ - عابد عبد الكريم غريسي، دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية) دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 66.

² - يحي أبو زكريا، التجارب الاشتراكية في الجزائر و آثار تحللها إلى سياسات السوق أثر العولمة و إعادة الهيكلة، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية "دولة الرفاه الاجتماعي" التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، 2008/11/28، الإسكندرية، ص 642.

³ - ماريا سرناي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر التحديات و العراقيل، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و علوم الاتصال، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 118.

و المستثمرين الأجانب الذي يدخلون بصفتهم خواصا، تناقض أولا الخيار الاشتراكي، و بصفتهم أجنبنا تناقض مرتبط بالعلاقات بين الدول المستقلة حديثا و الشركات الأجنبية، فاعتبرت الجزائر أن استقلالها السياسي لا يتم إلا بإتباعه بالاستقلال الاقتصادي و الاعتماد على القدرات الذاتية في تحقيق تنمية تبعد البلاد عن تأثير السوق أو النظام الرأسمالي الدولي. بيد أنه سرعان ما طرأ التناقض بين المبادئ و القناعات و بين واقع كثرة متطلبات التنمية أمام قدرات محلية غير كافية من حيث التمويل و التكنولوجيا و المعارف التسييرية، فاتضحت الحاجة لاستثمارات أجنبية و أصبحت التصريحات الرسمية تدعو إلى وجوب تشجيع مثل هذه رؤوس الأموال رغم ذلك واصلت النصوص و الممارسة تحد وجودها في دور الدعم المكمل للجهود الوطنية و اعتبرتها ظواهر عابرة و مؤقتة.

إذ ضلت قوانين الاستثمارات الأجنبية سارية منذ الاستقلال على التشريع الفرنسي إلى غاية 26 جويلية 1963 تاريخ صدور أول قانون الاستثمار رقم 63-277 و الهدف من ورائه مخاطبة الاستثمارات الأجنبية بعدم مغادرة أرض الوطن حتى إرساء قوانين وطنية تتفق مع الوضعية الجديدة¹.

4/ وضعية المناخ الاستثماري الجزائري: رغم عدم جاذبية المناخ الاستثماري في هذه المرحلة من ضيق للسوق الداخلي، تمركز قوي للمداخل في يد فئة قليلة، و فقر حاد في الأرياف إلى جانب تقادم التوازن الجهوي. غياب اليد العاملة الكفيلة، انتشار الأمية، و رحيل الإطارات، إضافة إلى نقص البني التحتية في ميدان الاتصال و صعوبة توفر مصادر الطاقة، غياب وسائل الدفع الخارجية القادرة على ضمان ترحيل أو تحويل الفوائد نحو البلد الأصل و أخيرا هشاشة الإدارة و البيئة الثورية السائدة.

إلا أن المستثمرين الأجانب و بخاصة الشركات الدولية كانوا ينتظرون وضوح الأمور و المواقف النهائية من الحالة الانتقالية التي شهدتها هذه المرحلة، فمن جهة فرضت حالة عدم اليقين فيما يخض النظام السياسي، و من جهة أخرى عدم إظهار السلطة إستراتيجية تنموية واضحة فيما إذا كان الخيار الاشتراكي الخيار النهائي و كيف ستكون الاشتراكية الجزائرية، و أية سياسة تتخذها اتجاه الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا: مرحلة الطرد و عدم الترحيب للاستثمار الأجنبي المباشر (1967-1979):

امتازت هذه المرحلة بسيطرة النظرة السلبية اتجاه الاستثمارات الأجنبية فعمل التشريع على تأميم أصول الشركات الأجنبية العاملة و بالخصوص الفرنسية منها و تقييد حركة تلك الاستثمارات القليلة التي تلقت موافقة السلطة في مرحلة سابقة لدواعي تنموية.

1/ تأكيد الخيار الاشتراكي: إن أهم ما ميز هذه المرحلة تغير النظام السياسي في 19 جوان 1965 فيما سمي بـ "حركة التصحيح الثوري" الذي كانت له انعكاسات على جميع النواحي و على كل الأصعدة، حيث تم تفعيل و تأكيد الخيار الاشتراكي بتبني شعار "الاشتراكية خيار لا بديل عنه"، و إعادة تقسيم الاقتصاد الوطني إلى "قطاعات حيوية" و "قطاعات غير حيوية". فتم اعتبار القطاعات الحيوية امتيازاً حصيرياً للدولة لبعدها و أهميتها الإستراتيجية للتنمية و التي يجب أن تكون تحت السيادة الوطنية في مأمّن عن الاستغلال الأجنبي، أما القطاعات غير الحيوية أو الثانوية فسمح للقطاع الخاص أن ينشط فيها كفاعل اقتصادي مكمل أو معين لانشغال الدولة بمرافق أكثر أهمية للبلاد مع التفريق بين القطاع الخاص سواء محلي أو أجنبي من حيث ملكية خاصة مستغلة تعمل وفق تسيير رأسمالي و تشغل عددا كبيرا من اليد العاملة، و بخاصة في القطاعات الزراعية و الصناعية فأقرت بوجوب تقليص توسعها و الحد من علاقاتها مع الخارج و إزالتها، و ملكية خاصة غير مستغلة تشغل عدد قليلا من اليد العاملة (شخص أو شخصين) غالبا ما تكون من نفس

¹ - عبد الرحمن تومي، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (الحلقة الأولى)، مجلة البصيرة للدراسات، ع 08، 2010،

العائلة التي تعيش من إنتاجها، كما هو الحال في القطاعات الحرفية و قد قبلت الدولة وجودها و ضمنّت تشجيعها.

2/ تبني نموذج التنمية المستقلة: كان على السلطة الثورية المنبثقة عن حركة "19 جوان" الوفاء للإعلان الذي بررت فيه أسلوب استحوادها على الحكم، و من هنا يأتي انخراط الدولة الجزائرية في هذه المرحلة ضمن قائمة البلدان التي تبنت إستراتيجية التنمية المستقلة قصد التعجيل بتأسيس الشرعية الثورية التي تتحدى بنجاحها تجاوز وضعية التخلف و التبعية الموروثة عن الاستعمار، و بالتالي تحقيق مكسبين تحرير الاقتصاد من التبعية الخارجية من جهة، و استرجاع الثروات الوطنية من جهة أخرى.

تم تبني الجزائر رسميا لنموذج "الصناعات المصنعة" للاقتصادي الفرنسي "ج.دي برنيس" "Destin de Bernis" من خلال خلق أقطاب صناعية تعتمد على مستوى عال من التكنولوجيا و رؤوس أموال معتبرة، و دعمها بمواثيق سياسية من خلال ثلاث أولويات: أولوية الاستثمار على الاستهلاك، أولوية التصنيع على الزراعة و أولوية تطوير قطاع مواد التجهيز على تطوير قطاع مواد الاستهلاك¹.

3/ التباعد بين الجزائر و الاستثمارات الدولية: أخذت علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر عموما و الشركات الدولية خصوصا منحى التباعد التدريجي ثم ما لبثت أن تطورت إلى العداوة و القطيعة التامة من خلال التطورات التالية²:

أ- **التأمينات:** استكمالاً لتكريس الاستقلال الاقتصادي، ارتأت السلطات الجديدة ضرورة تسيير منشآتها و ثرواتها الطبيعية بإدارتها، و وضع حد لسيطرة الأجانب على الاقتصاد الجزائري بأكمله، حيث قامت بسلسلة من عملية تأميم أصول الشركات الأجنبية لاسيما الفرنسية منها، و في بداية الثمانينات تمكنت الجزائر من استرجاع كافة مجالها البترولي مع تعويض الشركات الأجنبية و هكذا أصبحت الجزائر تمتلك طاقة كبيرة من المحروقات سمحت لها بتحسين وضعها الاقتصادي و تشكيل نسيج صناعي متنوع و رفع احتياجاتها من الطاقة.

ب- **الحملة الدبلوماسية:** إلى جانب الإجراءات الاقتصادية، التي تكاثفت على إثر قرار التأميم الذي اتخذته في 1971 برز العمل الدبلوماسي الجزائري أيضا في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط "OPEP" و التي انضمت إليها سنة 1969 بغية الحصول على المساعدة و الدعم من قبل الدول الأعضاء في المنظمة إزاء ما يمكن أن تتعرض له من قبل الشركات الدولية، كما أرسدت مجهوداتها حول رفع أسعار النفط منذ 1974.

ج- **إغلاق الحيز القانوني:** خلافا لقانون الاستثمار (63-277) تم في هذه المرحلة سن قانون استثمار بديل (66-284 المؤرخ يوم 15 سبتمبر 1966) بما يتوافق و الاتجاهات العامة للإستراتيجية التنموية حيث حددت الأهداف و الطرق، و بدأ التركيز على طبع الاقتصاد الوطني بالنمط الاشتراكي بصفة أكبر و على بناء صناعة قوية، و تنظيم الجهود في إطار مخططات محكمة، و إقرار أحقية التأميم و الفصل فيها يخضع للمحاكم و القانون الجزائري وفق مبدأ إقليمية القانون و ليس لمبدأ التحكيم الدولي أو متعدد الأطراف.

4/ **تقييم الاستثمارات الأجنبية في هذه المرحلة:** فيما يتعلق برأس المال الأجنبي لم تعر السياسة الجزائرية طوال المرحلة أي اهتمام للاستثمار الأجنبي المباشر فيما عدا قطاع المحروقات الذي سمح للاستثمار فيه استثناءا في شكل إقامة شركات مشتركة لغرض تشجيع تحويل التكنولوجيا من خلال مكاتب الدراسات، شركات الهندسة أو بتقديم الخدمات التقنية

¹ - نور الدين زمام، السلطة و إشكالية التنمية بالبلدان النامية الجزائر كحالة 1962-1998، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 304، 305، 306 بتصرف.

² - رواتي شهريرة، تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 141-145 بتصرف.

الصناعية المعقدة، و قد سجلت حينها استثمارات أجنبية مباشرة بحوالي 800 مليون دينار جزائري ما بين 1967 و 1974 و خلق 27300 منصب عمل في حوالي 800 مشروع. يضاف أن الزيادة المعتبرة في مداخيل الدولة بفضل ارتفاع سعر البترول في 1973 و ارتفاع الجباية البترولية قد سمح بمضاعفة الاستثمارات العمومية التقديرية بأربع مرات ما بين 1974 و 1977، إضافة للتسهيلات الموجودة لدى الأسواق المالية الدولية للحصول على التمويل الخارجي رغم ما يشكله من إخلال بالتوازنات الاقتصادية الكلية، أدى إلى الإبعاد التام لهذا النوع من الاستثمارات في العملية التنموية. بالمقابل كانت الجزائر تبحث عن خبرات، تكنولوجيا، رؤوس أموال لتطوير الاقتصاد الوطني و خاصة القطاع الصناعي الذي اعتبر محرك التنمية، فكانت الأسباب الداعية لمجيء استثمارات أجنبية تملأ النفاصل هي نفسها الموانع أمام مجيئها، إذا إن المستثمرين يبحثون عن أسواق مربحة، دينامية من تحقيق أرباح و فوائد، فوائد كانت ترفضها الدولة باستثناء ما يحقق في قطاع المحروقات أول مصدر محلي لتمويل السياسة الجزائرية.

كل السبل و المبادئ و السياسات المسطرة، عملت إلى تردد معظم المستثمرين الأجانب في الاستثمار بالجزائر لنبذهم تدخل الدولة المفرط و لعدم ارتياحهم في بيئة تكبت البوادر الخاصة لصالح تسيير مركزي، و تمنع القطاع الخاص من الازدهار لصالح قطاع عمومي له صلاحيات إنهاء أو استحواذ أي كشروع يقام خارج نفوذه، إضافة لعوامل أخرى ساهمت في نفور أو ابتعاد المستثمرين مثل شروط توظيف مجاهدين بغض النظر عن مؤهلاتهم، فرض اجتماعات نقابية، فرض أوقات لتعليم اللغة العربية، مما أدى ببعضهم لاعتبار اليد العاملة الجزائرية أكثر كلفة مما هو في الدول المصنعة¹.

ثالثا: مرحلة الانفتاح الاقتصادي و العودة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر (1980-1989):

خلالها بدأ تغير نظرة النظام السياسي الجديد فيما يخص موقف الجزائر تجاه الاستثمارات الأجنبية رغم انقسامه بين مؤيد و محافظ، بين مؤيد ينشط لتلين و وضع التدابير الضرورية لفتح السوق الجزائرية أمام هذه التدفقات من رؤوس الأموال، بيد أن التيار المحافظ كان أقوى و بقيت المعاملات القديمة تعيق جهود التفتح.

1/ **مراجعة السياسات الاقتصادية:** شهدت بداية هذه الفترة تغير النظام السياسي رئيسا و حكومة، و اقترنت بمراجعة السياسات الاقتصادية المتبعة تحت شعار "مراجعة لا تراجع" بالتحول من الإستراتيجية التنموية اللامتوازنة إلى الإستراتيجية التنموية المتوازنة و من التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية إلى الانسحاب التدريجي و تشجيع نمو القطاع الخاص و بأهمية مشاركة الاستثمار الأجنبي في العملية الاقتصادية، و من إستراتيجية الصناعات الثقيلة إلى الصناعات الخفيفة أيضا من "التسيير المركزي" إلى "التسيير اللامركزي"، أما على الصعيد الاستهلاكي تم التحول من إستراتيجية الأولويات الاستثمار على الاستهلاك إلى انتهاج سياسة "من أجل حياة أفضل" و أخيرا من أولوية تطوير قطاع مواد التجهيز على تطوير قطاع مواد الاستهلاك إلى تبني البرنامج المضاد للندرة المعروف باسم "PAP"².

2/ **الدواعي الداخلية للانفتاح التدريجي على الاستثمارات الأجنبية:**

أ- التصنيع: تم الإقرار بان التصنيع لم يكن وسيلة إنمائية، بل شكل غاية أيديولوجية في مرحلة سابقة تمثلت في سياسة إحلال الواردات، و أن الجزائر تستورد لمصانعها أكثر مما تنتج، لاعتمادها على خطورة التركيب و إنشاء مركبات ضخمة مع عدم استكمالها بالبحث العلمي، بل أصبحت هياكل لألات مستوردة تعاني التبعية في كل شيء، إضافة لاستحواذ هذا القطاع على أهم مقدرات البلاد على حساب بل و إهمال بقية القطاعات الأخرى على رأسها

¹ - ماريا سرناي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

² - Programme Anti Pénurie.

الزراعة و الهياكل القاعدية (السكن، الطرقات)¹ و مولدا لا توازنا في القدرات الإنتاجية بل عجزا في تلبية باقي متطلبات الداخلية للمجتمع و عاجز أيضا حتى على إيجاد أسواق أجنبية، و عليه تقرر التوقف النسبي في الصناعات الثقيلة بإعادة هيكلة 50 شركة كبرى إلى 300 شركة مصغرة² متخصصة في نشاط محدد، و إعطاء الأولوية أكثر للصناعات الخفيفة و للهياكل القاعدية.

ب- **التبعية الاقتصادية:** لقد كان لتبني نهج التنمية المستقلة فلسفة خلق الاستقلال الاقتصادي و استقلال القرار السياسي للبلد، لكن واقعا خلقت هذه الفلسفة في حد ذاتها التبعية الاقتصادية في شقيها التصدير و الاستيراد، فمن جهة تحول الاقتصاد الوطني لنمط ريعي من الدرجة الأولى باعتماده على صادرات المحروقات أساسا و توزيع عائداتها المرتبطة طردا مع أسعار النفط الدولية على مختلف المرافق الاقتصادية و الشرائح الاجتماعية، إضافة لفشل السياسة التصنيعية في الوصول لمرحلة "النضج من أجل التصدير" ، فأدركت السلطات الجديدة المشكل بإتباع سياسة خفض البترول من التصدير لـ 51 طن سنة 1980 إلى 30 مليون طن في السنة الموالية³، و محاولة تنويع مصادر الدخل بالاستثمار و تشجيع النشاطات الأخرى الموجهة نحو التصدير.

و من جهة أخرى، فرضت عملية التصنيع الثقيل اللجوء الزائد عن الحد للخارج من أجل استيراد التكنولوجيا العالية و الاستعمال المفرط للتعاون التقني كحل لملي الفجوة التكنولوجية دون النظر إلى التكاليف و النفقات الإضافية الباهظة التي تنجم عنها و إلغاء احتمالية عدم ملائمة هذه التكنولوجيات مع القدرات الوطنية أو حتى مع مستوى اليد العاملة.

ج/ **تسييس المشاريع الاقتصادية على حساب جدواها:** نظرا لمركزية تسيير الشركات القطاع العام و تمتعها بمزايا نسبية عديدة من احتكار للسوق الداخلية، و انعدام المنافسة و الشفافية، إضافة إلى احتكارها للتجارة الخارجية، تحول تسييرها وفق ما يمليه المنطق السياسي و الاحتياجات الاجتماعية على حساب الجدوى الاقتصادية من التوظيف و المرتبات و الأسعار، إلى درجة وصول نسبة الموظفين غير المنتجين في شركات الدولة خلال السبعينات و بداية الثمانينات لـ 52 % و تمركز جلها في الإدارات العامة للشركات على حساب الوحدات الإنتاجية التي كانت بأمس الحاجة إليهم و هذا ما يخالف القواعد المتبعة دوليا و منطق الشركات و المركبات الكبيرة⁴. ثاني هذه المظاهر تسييس القرار الاقتصادي كاختيار مشروع على أساس اعتبارات سياسية التي كانت عبارة عن مشاريع ضخمة لا تقوم على أي اعتبار أو تحضير عقلاني اقتصادي سوى لأنها تعد أكبر مشروع على المستوى القاري أو الإقليمي.

و نظرا للاعتبارات الثلاث السابقة بدأ إشراك القطاع الخاص الوطني في العملية الاقتصادية بغية تحقيق الأهداف المسطرة و الحلول دون النقائص الموجودة بتحديد الميادين (الصيانة، تحويل المواد الفلاحية، النقل البري، الاستهلاك، الصيد، السياحة، البناء...) من خلال إصدار قانون الاستثمار 82-11 يوم 21 أوت 1982 ، و إتباعه بقانون 82-13 من نفس السنة الذي يقوم بتأسيس و تنظيم الشركات ذات الاقتصاد المختلط و الذي يمكن للمستثمر الأجنبي من النشاط بالجزائر فقط في ظل اشتراك مع مؤسسة عمومية في شكل

¹ - عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية " الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخصوصية" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 359.

² - ماريا سرناي، مرجع سبق ذكره، ص 149.

³ - نور الدين زمام، مرجع سبق ذكره، ص 356-357.

⁴ - الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 851.

شركة ذات أسهم، شركة ذات اقتصاد مختلط، نصيبه فيها يكون بـ 49 % من الأسهم و 51% الباقية للطرف الجزائري. و نشوء هذه الشراكة يتم بعد موافقة، أولا وزارة الصناعة، ثم الاتفاق بين المؤسسة العمومية الوطنية و المستثمر الأجنبي و أخيرا قرار تأييدي من الوزارات الثلاث: المالية، التخطيط و الوصاية. مدة حياة الشركة محددة بـ 15 سنة لا أكثر مع إمكانية إطالتها باتفاق إضافي و أحقية الدولة في تأمين أو شراء نصيب المستثمرين الأجانب، مع عدم أحقية الطرف الأجنبي فرض أي توجه أو طريقة عمل، بيد أن القانون فشل في استقطاب المستثمرين الأجانب و إشراكهم في العملية الاقتصادية و النتيجة كانت قيام مشروعين فقط في ظل هذا القانون.

نظرا لظهور عدة عراقيل ميدانية منها مس قدرات المستثمرين الأجانب على الاستفادة من مشاريعهم بأقصى حد، و تحديد نسبة الفوائد المحولة إلى الخارج، حيث لم يكن بإمكانهم إعادة استثمار أرباحهم لاعتبار الشركة المختلطة ملكا للدولة التي لها صلاحية توظيف عوائدها، كذلك لم تكن الدولة تضمن للمستثمرين الأجانب إمكانية احتكارهم لنصيب من السوق الجزائري أمر الذي أدى إلى ظهور احتمال منافسة الشركات الوطنية المختلطة للشركة الأم في أسواق أخرى إذا تمكنت من تصدير منتجاتها، و هما حالتان يرفضها المستثمرين الأجانب إذ كان دافع الاستثمار في الخارج هو توسيع الأسواق و التفوق على المنافسين و ليس مساعدتهم على حسب مصالحهم الخاصة¹.

3/الدواعي الخارجية للانفتاح التدريجي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

أ- أزمة المديونية الخارجية: لم تكن المديونية الخارجية في اقتصاديات التنمية عامل تخلف بل عامل تنمية و يجب تشجيعه من قبل الدول و البنوك و في مقدمتها مجموعة البنك العالمي، إذ أنها آلية دولية لنقل الفوائض المالية إلى الدول و المؤسسات ذات العجزات المالية خاصة في ظل الحرب الباردة و محاصرة المد الشيوعي، بيد أن هذا الاعتقاد حطم مع بداية الثمانينيات بإعلان أول دولة نامية "المكسيك" عدم القدرة على السداد و الوفاء بالديون. الجزائر و غيرها من الدول النامية اعتبرت أن الاستدانة وسيلة لشراء التنمية، رغم ارتفاع المداخيل مع الصدمة البترولية الأولى سنة 1974، حيث انتقلت الديون من 5 مليار دولار سنة 1974 إلى 9,5 مليار دولار في سنة الموالية، ثم إلى أكثر من 12 مليار دولار سنة 1978 لتصل سنة 1980 إلى 19.365 مليار دولار، فأصبحت القروض الدولية من أهم مصادر تمويل المشاريع، و رغم ارتفاع حجم المديونية فإن السلطات الجزائرية لم ترى حينئذ خطرا أو تهديدا للاقتصاد الوطني بل عاملا إيجابيا لاعتبارين أولها عائدات القروض من خلال العملية الإنمائية و ثانيها المدى الطويل لسدادها التي تمنح الدولة الوقت الكافي لإنجاز المشاريع و الاستفادة من أرباحها، و بنفس المنطلق استمرت السلطات الجديدة في هذه المرحلة مع الصدمة البترولية الخامسة جراء الأزمة الإيرانية اللجوء مرة أخرى للقروض الدولية بقيمة 10,3 مليار دولار للفترة ما بين 1981 و 1984²، لكن و كما سبق شرح توجهات و سياسات الاقتصادية الجديدة تم توجيه هذه القروض صوب الصناعات الخفيفة و الهياكل القاعدية و المواد الاستهلاكية التي لا تدر بعوائد معتبرة أو سريعة مقارنة مع ما تم استهلاكه لإنجازه. تجد هذه الممارسات حدودها مع وقوع الجزائر في منتصف الثمانينيات في مصاعب مالية ضيققت هامش مصاريفها هددت قدراتها على الوفاء بمستحققاتها.

ب- انخفاض أسعار النفط و قيمة الدولار: حيث تراجعت أسعار النفط في المتوسط من 26 دولار للبرميل سنة 1985 إلى أقل من 8 دولار للبرميل نهاية 1986، و كنتيجة انخفضت الصادرات من 13 مليار دولار إلى 8 مليار دولار خاصة بعد انتهاج السلطات

¹ - ماريا سرناي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

² - سميرة طالي، واقع الاقتصاد الجزائري و علاقته بصندوق النقد الدولي 1986-1998، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 113.

سياسة خفض تصدير النفط و هو ما كلف الخزينة بشكل تقديري خسارة 40 مليار دولار قبل سقوط أسعار النفط¹، لكن هذا الانخفاض لم يكن ناتجا عن تدهور أسعار النفط، الذي يمثل أساسا الصادرات الوطنية فحسب، بل كان تدهور قيمة الدولار قد ساهم أيضا في تأزيم هذه الوضعية كونه العملة التي بها تتم عمليات بيع و شراء النفط، و كذلك العملة الرئيسية في المبادلات التجارية العالمية، فلم يعد للدولة القدرة الشرائية التي كانت لديها في السبعينات و الثمانينات، و لم يعد لها حتى القدرة على ضمان تسديد ديونها.

و نظرا للاعتبارات الخارجية الأثمة الذكر كان رد السلطات بإصدار قانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 يسعى إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكون دعما ماليا و معرفيا للمشاريع الحكومية التي أصبحت تنصب في القطاع الاستهلاكي، غير أنه أعاد التأكيد على الشراكة بالأسهم و غالبيتها لصالح الدولة، مع الضمانات المعروفة من حيث تحويل ناتج بيع أسهم المستثمر الأجنبي، و التعويض في حالة التأميم، و التحويل الجزئي لأجور العمال الأجانب، و نظام الضرائب، غير أن الجديد في هذا القانون إنهاء تحديد مدة وجود الشركة بـ 15 سنة و ترك قرار إنهاؤها للأطراف في حدود 99 سنة، كذلك إلغاء وجوب نقل التكنولوجيا و المعارف و تكوين الموظفين مقابل ذلك أصبح للأطراف حرية تحديد طريقة مساهمة كل منهما و أصبح بإمكان الأجانب المساهمة أكثر في هياكل التسيير.

لكن نظرا لتحكم الدولة في كل المرافق، إضافة للجهاز الإداري الضخم الذي شكل لتسيير مختلف الجوانب الاقتصادية مما أدى إلى ظهور بيروقراطية و ممارسات تساهم أكثر في إبطاء سير إنجاز المشاريع، تجاوز النفقات من جهة، و من جهة أخرى إلى تبني المستثمرين الأجانب إن وجدوا لتدابير احتياطية غالبا ما لا تخدم مصالح الجزائر (مثل رفع سعر المكونات المصدرة إليها لاسترجاع بعض الأرباح)، كذلك وجد المستثمرين صعوبات مع المأمورين لنقص خبراتهم أو رفضهم أخذ المسؤولية أو المبادرة أو لنقص هامش حركتهم².

رابعاً: مرحلة التشجيع المكثف للاستثمار الأجنبي المباشر (1990 إلى غاية اليوم):

فيها تم فرض النظرة الايجابية و إحداث القطيعة التامة مع الأفكار القديمة، و وضع قوانين جديدة ألغت سابقتها لإنشاء نظام يدعم كل فرص تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب.

1/ محاولات تسريع وتيرة الانفتاح: نظرا لانخفاض مداخيل الخزينة جراء الأزمة النفطية 1986، واجهت السلطات هذا الانخفاض بمزيد من الدين الخارجي قصير المدى التي لا تقل آجال سدادها عن 18 شهر لاستيراد البضائع اللازمة، و سرعان ما تصل آجال التسديد قروض سنة 1986 بسنة 1988 و ما تم اقتراضه سنة 1987 سنة 1989، دون وجود إمكانيات السداد نظرا لاستقرار أسعار النفط في مستوياتها الدنيا غير أنه مراعاة لسمعة الجزائر الدولية و رفضها المطلق بالتعامل مع المؤسسات المالية الدولية، اختارت السلطات السداد مهما كلف الأمر على حساب التنمية الاقتصادية و الاستقرار الاجتماعي و السياسي من حيث أنها جندت معظم القدرات المالية لخدمة الديون بدلا من استثمارها في مشاريع تولد إمكانيات التسديد و إمكانيات التنمية و هو ما انجر عنها التطورات التالية:

أ- الركود الاقتصادي: كان لخيار التسديد تكلفة اقتصادية باهظة انعكست على ثلاث مظاهر للندرة:

- **ندرة السكن:** حيث كان قطاع البناء و السكن عاجزا عن الاستجابة لمجتمع يعرف نموا سكتيا معتبرا و لظاهرة النزوح الريفي التي ضخمت المدن بما يفوق طاقتها الاستيعابية نتيجة ندرة و غلاء مواد البناء و تأخر إتمام الإنجازات لأسباب مختلفة.

¹ - ناصر يوسف، التبعية الاقتصادية و أثرها في صنع القرار السياسي: دراسة حالة الجزائر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 191، 1995/1، بيروت، ص 121.

² - روائي شهيرة، مرجع سبق ذكره، ص 146.

ندرة السلع الاستهلاكية: نظرا لمحدودية مردودية النسيج الصناعي باعتماد على الواردات بالنسبة للتجهيز و على صادرات الدولة للتمويل، و قطاع زراعي ذي مردودية مقيدة بمناخ و نسبة أمطار السنة، أدى بانخفاض المداخيل الوطنية و قرار تقليص الواردات إلى تخفيض العرض في الأسواق، الأمر الذي زاد حدة مع اشتداد المضاربة و تطور السوق السوداء.

تفشي البطالة: أدى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني إلى ندرة حادة في خلق مناصب الشغل نتيجة ضعف القطاع الخاص و الركود الاقتصادي الذي عرفه القطاع العام، إذ أن قطاع المحروقات بطبيعته قطاع لا يجند الكثير من اليد العاملة و باقية القطاعات الصناعية قد استوعبت أكثر من قدراتها و لم تعد هناك استثمارات كافية لإنعاش نشاطها و منه إنعاش التشغيل.

ب- التخلي عن المبادئ الاشتراكية و تبني اقتصاد السوق: نظرا للتطورات الاقتصادية الأتفة ذكرها و انعكاساتها السلبية على الاستقرار الاجتماعي و بالخصوص تدني المستوى المعيشي أدت إلى موجة من التصعيدات و الاضطرابات بلغت ذروتها بداية شهر أكتوبر 1988، على إثرها تم إقرار دستور جديد (23 فيفري 1989) أعاد صياغة النظام السياسي و الاقتصادي للدولة الجزائرية، بإقرار الديمقراطية و التعددية الحزبية هذه الأخيرة التي تتعارض في جوهرها مع اقتصاد الاحتكارات، كون أن المنافسة السياسية تستدعي المنافسة الاقتصادية و عليه تم التخلي عن المبادئ الاشتراكية و تبني اقتصاد السوق.

ج- قانون النقد و القرض كتكريس لمبدأ الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر أول مؤشر واضح لنهاية النظام السابق و بداية عهد اقتصاد السوق حيث النشاطات الاقتصادية أكثر تحررا و انفتاحا على العالم، بإعادة تنظيم النظام النقدي و المالي للبلاد من حيث تنظيمه لسوق المبادلات و المعاملات بين الفعاليين الاقتصاديين الوطنيين و الأجانب، عموميين أو خواص و إعطاء البنك المركزي (بنك الجزائر) دورا أكثر فعالية، بوصفه المسؤول على تسيير سوق الصرف و متابعة تحركات رؤوس الأموال.

و قد ذهبت القطيعة مع السابق إلى أبعد من ذلك بعد إلغاء القانون رقم 13-82 المتعلق بالشركات المختلطة و دفعا آخر للاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة و الخدمات ، حيث تم إسقاط القيد الخاص بنصيب مساهمة الرأسمال الأجنبي، و الذي كان لا يتجاوز 49% و انتقل إلى 65%، كما قدم هذا القانون ضمانات متعددة خصوصا بالنسبة للاستثمار الأجنبي، كإمكانية تحويل رؤوس الأموال، و كل المداخل المرتبطة بالاستثمار المعني¹.

د- العودة للسياسة النفطية: في ظل ارتفاع أعباء سداد الديون الخارجية و الرفض القاطع بإعادة جدولتها، دفعت بالسلطات للبحث عن وسيلة سريعة و أكيدة لتعظم الموارد الخارجية، من خلال بيع أصول في قطاع المحروقات القبلية و فتح مجال استكشاف البترول للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما عمليات الإنتاج و العمليات التجارية تتم و تستمر عن طريق الشراكة بواسطة حق الدخول المباشر، بإصدار قانون المحروقات 91-21 (4 ديسمبر 1991) و بذلك يشكل هذا القانون تحولا مهما في وضعية الجزائر إزاء الشركات البترولية الدولية.

ه- الانفتاح التام على لاستثمار الأجنبي المباشر: نتيجة الركود و التراجع الذي عانى منه الاقتصاد الجزائري، و شح العوائد بالعملة الصعبة جعلت السلطات تقدم العديد من التنازلات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي 5 أكتوبر 1993 قام المجلس الأعلى للدولة الذي كان يقود البلاد آنذاك، بمراجعة قانون النقد و القرض، و إصدار قانون 93/12 الذي يعد إطارا منظما للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يوفر شروط الجذب و الاستقبال

¹ - مسكية بوفامة، فوزية غربي، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1988-2001) و تأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة

علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد 15-2006، ص 35.

بصورة أفضل من القانون السابق لكونه يتناول و لأول مرة نظام المناطق الخاصة و الحرة، و نظام العقود، و يتطرق إلى الاستثمار في الجنوب الكبير و غيره¹، و الإقرار العديد من ضمانات المستثمرين منها ضمان حق المستثمر في تحويل ما أراد من رؤوس الأموال، و ضمان حق اللجوء للتحكيم الدولي، ضمان حرية تقرير شكل الاستثمار و ضمان عدم تمييز المستثمرين على أساس جنسيتهم أو قدراتهم، بل و إقرار لأول مرة بنظام الحوافز.

2/ الإصلاح الاقتصادي الهيكلي كوسيلة تشجيع: بدأ ثقل المديونية يطرح مشكلا للسلطات إلى الحد الذي وصل فيه الاقتصاد الجزائري لوضعية شبه التوقف عن السداد سنة 1994، مما حدا بالسلطات إلى التفاوض و إعادة جدولة هذه الديون مقابل التزامها ببرنامج الاستقرار الاقتصادي خلال السنة الجارية، و برنامج التعديل الهيكلي للفترة 1995-1998 من طرف صندوق النقد الدولي، بتعميق تحرير التجارة الخارجية، و تدعيم الاستقلالية المالية و الاقتصادية للمؤسسات العمومية، إضافة إلى إجراءات أخرى تتعلق بالإصلاح الجبائي و المصرفي، و كذلك تكريس حرية الاستثمار بالمصادقة على الاتفاقية المتضمنة إعلان الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات و اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول سنة 1995².

3/ الخصخصة كوسيلة إدماج: أدركت السلطات أهمية هذا الإجراء من كونه أفضل وسيلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية و دمجها في الاقتصاد الوطني، بحيث تقترح لها وحدات و منشآت جاهزة من المفترض أنها لن تستهلك ما يستهلكه استثمار جديد، و لها قدرات و مرافق و شبكات تسويق أي سوق جاهزة، و قد أجزت الأشكال المتعددة للخصخصة، من بينها التنازل عن طريق البيع بالأسهم، و القيم المنقولة، أو عن طريق المزايدة المحدودة، أو عن طريق التراضي في حالة استحالة تجسيد الشكلين السابقين، إلى جانب ذلك سمح للأجراء العمال بالحصول على 10% من أسهم المؤسسة التي يتم خصصتها من خلال الأمر 95-22³، و من أجل ضمان نجاعة العملية تم تحديد هيئات مكلفة بإتمام هذه العملية و هي: المجلس الوطني لمساهمة الدولة، المجلس الوطني للخصخصة و لجنة مراقبة عمليات الخصخصة، بيد أن هذا الإجراء اصطدم بعدة عراقيل ميدانية كالأزمة الأمنية الحادة، البطالة و وزن النقابة العمالية في القضايا السياسية.

4/ التشريع كدعامة أساسية لاستقطاب: و قصد تدليل العقبات و التخفيف من الإجراءات و العراقيل التي تصادف العمليات الاستثمارية، تم استحداث هيئة مستقلة تحت تسمية وكالة ترقية و تدعيم الاستثمار (APSI)، في شكل شبك و جيد تجمع تحت سقفه كل الإجراءات اللازمة لإعداد و إنجاز الاستثمارات إضافة لتقديم كل التسهيلات من نظام الامتيازات المرتبطة بمختلف الأنظمة التي جاء بها القانون 93-12، ثم طورت بمقتضى الأمر الرئاسي 01-03 المعدل و المتمم لقانون الاستثمار 93-12 إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) و منح استقلالية أكبر، إضافة لدعمها بالمجلس الوطني للاستثمار (CNI) يرأسه رئيس الحكومة⁴، و تعديله بالأمر الرئاسي 06-08 المؤرخ في 15

¹ - عبد الرحمن تومي، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 274.

² - تقرير عن ملتقى التنظيم القانوني لاستثمار في الجزائر الذي عقد بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة يومي 29 و 30 أبريل 2002، مجلة الحقوق، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، السنة السابعة و العشرون، 2003، ص 383.

³ - مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 153.

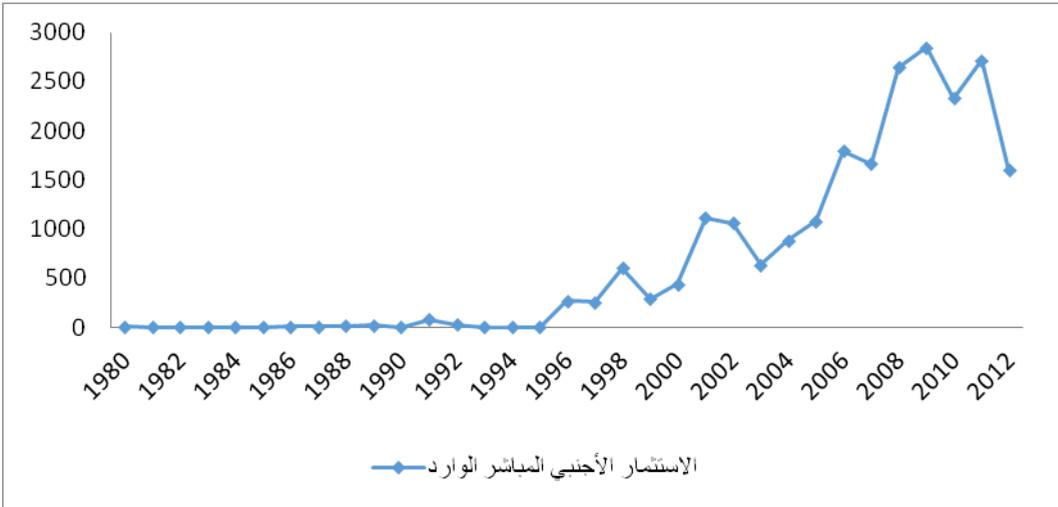
⁴ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 22 غشت 2001، ص 7.

يوليو 2006 الذي قلص إجراءات الاستثمار إلى 10 أيام إضافة إلى إعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات و من الرسم على النشاط المهني¹.

المحور الثالث: تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

في ظل المعطيات المتوفرة و المتجانسة تم الاعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حسبما يوضح الشكل رقم (1):

الشكل رقم (1): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة (2012-1980)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة و التنمية:
[http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ferer=&sCS_ChosenLang=fr\(05/02/2014\)](http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ferer=&sCS_ChosenLang=fr(05/02/2014))
 لقد شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر شبه انعدام قبل فترة منتصف التسعينيات و يرجع ذلك لطبيعة السياسات الاقتصادية حسبما أوضحناه آنفا و اقتصر هذه التدفقات على الشركات المختلطة مع القطاع العام التي لا تتعدى نسبة 49% رغم فشل قانون الاستثمارات 82-13 و رغبة السلطات في الاستفادة من التمويل الخارجي عقب أزمة انخفاض أسعار النفط و الدولار و ما أنجر عليها من تبعات سلبية على الاقتصاد الجزائري بإصدارها لقانون استثمارات 86-13 لكن هذا الأخير لم يحقق التطلعات المرجوة لإعادة رغم تسجيل تدفق استثماري متصاعد 7.3 مليون دولار سنة 1987 إلى 21 مليون دولار بنهاية 1989.

رغم التأكد و اتجاه صوب اقتصاد السوق سنة 1990 من خلال قانون النقد و القرض 90-10 و السماح بل و تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي يلاحظ تسجيل تدفق استثماري قدر بـ 80 مليون دولار سنة 1991 خاصة مع إصدار حكومة "غزالي" لقانون المحروقات 91-21 القاضي بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال المحروقات القبلية أي الاستكشاف و التنقيب، لكن ما لبثت أن تراجعت عملية التدفق الاستثماري الخارجي و يكمن إرجاع ذلك لعوامل عدة أهمها بداية تنفيذ الإصلاحات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي عبر برامج التثبيت و التعديل الهيكلي لمعالجة الاختلالات المختلفة التي شكلت عائقا أمام

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 19 يوليو 2006، ص 18-19.

المستثمرين الأجانب، إلى جانب عدم توافر الأمن والاستقرار، و كذلك شبه العزلة التي فرضت عليها من قبل الكثير من دول العالم وبالخصوص الغربية و بالتالي جعلت من الجزائر بلدا غير مستقر لا اقتصاديا و لا أمنيا و لا سياسيا، يمتاز بالكثير من المخاطر، كل هذا برر تقليص عمليات الشركات الأجنبية إلى أدنى حد ممكن و القطاع الوحيد الذي تواصلت فيه الاستثمارات المباشرة الأجنبية هو قطاع النفط و الغاز بما في ذلك صيانة المنشآت التي تمتلكها الشركات الأجنبية.

و لكن بداية من سنة 1996 بدأ يتجلى التحسن في حجم التدفقات الواردة على خلفية إقرار الجزائر للتحكيم الدولي بالمصادقة على اتفاقية "واشنطن" لتسوية المنازعات بين الدول سنة 1995 مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات التابع للصندوق النقد الدولي، و هذا بعد تطبيق مشروطية هذا الأخير مقابل إعادة جدولة الديون الخارجية، إضافة لرغبة السلطات في إدماج عنصر الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال برامج خوصصة المؤسسات العمومية، رغم ما واجهته هذه البرامج من صعوبات ميدانية أهمها تزايد ظاهرة البطالة و وزن النقابة العمالية في القضايا السياسية، و قد بلغت ذروة التدفقات سنة 1998 ب 600 مليون دولار ثم ما لبثت إن تراجعت في السنة الموالية.

أما فترة ما بعد 2001 أين سجل تطورا مرئيا في تدفقاتها و بشكل متسارع و يرجع ذلك إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية من خلال تطبيق الأمر الرئاسي 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الأمر الذي شجع بعض المستثمرين الأجانب إلى توجيه استثماراتهم نحو الجزائر، إضافة إلى الاستقرار الجزئي الذي شهدته بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في إطار برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي، كالنمو الاقتصادي و التوازن الداخلي و الخارجي، ارتفاع احتياطي الصرف و تقلص نسبة التضخم و حجم المديونية الخارجية خاصة بعدما رخص نادي باريس في جويلية 2000 إدماج بند للتحويل ضمن اتفاقيات إعادة الجدولة، و تطبيقا لهذا البند أبرمت الجزائر العديد اتفاقيات ثنائية لتحويل الديون مع فرنسا و إيطاليا و إسبانيا، و قد تم تحويل 61 مليون أورو بين كل من فرنسا و الجزائر، و 84 مليون أورو بين الجزائر و إيطاليا من خلال 34 مشروع مسجل في ميزانية الدولة¹، في حين حولت ما قيمته 40 مليون دولار مع إسبانيا².

و انطلاقا من عام 2004 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا خاصة بالنسبة للقطاعات خارج الطاقة و المناجم، أين سجلت ما قيمته 154 مليار دينار جزائري مقابل 112 مليار دينار جزائري، و أهم أسباب هذا الارتفاع تعود إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة "أوراسكوم المصرية" و خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة "أسبات" الهندية، إلى جانب خصخصة المؤسسة الوطنية للمنظفات "ENAD" لصالح شركة "هنكل" الألمانية، و استمر هذا الارتفاع إلى غاية 2006 السنة التي سجل فيها قيمة استثمارات أجنبية مباشرة حوالي ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003 (634 مليون دولار أمريكي)، خاصة مع إصدار الأمر الرئاسي 06-08 الذي يعدل و يتم الأمر 01-03 بمزيد من الحوافز و الضمانات و تقليص للإجراءات الإدارية إلى 72 ساعة بعدما كانت في حدود 30 يوم ، إضافة لإعفاء ضريبي على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني لمدة عشر سنوات.

و استمرت هذه الزيادة لتصل رقما قياسيا تجاوز 3000 مليون دولار خلال عامي 2008 و 2009، بالرغم من أن العالم مر خلال هذه الفترة بأزمة مالية و اقتصادية حادة تراجع خلالهما حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 40 % على المستوى العالمي،

¹ - أسماء حداد، سياسة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 157-160.

² - محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراة، 2004-

2005، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 227.

كما انهارت أسعار البترول من 147 دولار للبرميل في جويلية 2008 إلى أقل من 50 دولار للبرميل في 2009.

لكن بدأ من النصف الأول لسنة 2010 تراجع مستوى التدفق إلى 2331 مليون دولار بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى الأزمة المالية التي مرت بها شركة "بريتش بتروليوم" إحدى أكبر الشركات البترولية المستثمرة في قطاع المحروقات من جهة¹، و من جهة أخرى للإجراءات الاقتصادية التحفظية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية على خلفية انهيار أسعار البترول و حماية الاقتصاد الوطني من نزيف تحويل العملة الصعبة إلى الخارج، و المتمثلة في العودة لقاعدة الشراكة "49/51" يكون للشريك الجزائري فيها نسبة لا تقل 51 % فيما يخص الأنشطة الإنتاجية، و قاعدة "70/30" تكون حصة الشريك الجزائري نسبة لا تقل عن 30 % بالنسبة للأنشطة الاستيرادية²، إضافة لفرض التمويل الداخلي أي إجبار المؤسسات الأجنبية على تمويل مشاريعها من البنوك الجزائرية و ليست الأجنبية³.

رغم تسجيل تحسن في التدفق الاستثماري إلى 2720 مليون دولار سنة 2011 لكنه ما لبث أن تراجع إلى أقل من 1600 دولار مليون دولار في السنة الموالية، و ذلك راجع لدخول مشاريع في قطاعي البتروكيماويات و تحلية المياه مرحلة الإنجاز، و أيضا لرفع البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر لرأسمالها⁴.

الخاتمة:

الجزائر و غيرها من الدول النامية المتجه شرقا غداة استقلالها، اتخذت الموقف السلبي من الاستثمارات الأجنبية عموما و من الشركات الدولية خصوصا بصفته إحدى الأدوات الدولية لتمكين الرأسمالية الإمبريالية و أنها أحد وسائل الاستعمار الحديث في شقه الاقتصادي، ثم لبث أن تطور هذا الاتجاه إلى التصعيد و القطيعة التامة بتبني نموذج التنمية المستقلة اللامتوازنة اعتمادا على التصنيع الثقيل كدافع قوي للعجلة التنموية، باعتماد على القدرات الذاتية ثم لاحقا بالرهان على المديونية الخارجية التي ما لبثت أن تراكمت و تعاضمت إلى درجة أن كلفت الاقتصاد الجزائري لاحقا التغيرات الهيكلية و الجذرية نتيجة وصول أدائه لعدم القدرة على السداد و الانفتاح التام على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بل و تشجيعها.

كان هذا الخيار ناتج عن الرغبة في تحطيم التبعية الاقتصادية التي ميزت الاقتصاد الجزائري غداة استقلاله و ما ينجر عنه من استقلال للقرار السياسي، خيار إبعاد الاستثمارات الدولية من العملية التنموية على الرغم من محاسنها الاقتصادية النظرية مقارنة مع المديونية الخارجية و ضغوطاتها، وقد كانت النتيجة من خلال مراحل الدراسة عكس التطلعات بفشل في بناء قطاع صناعي قوي ذو تنافسية عالمية، بل تم تصفية جل الشركات في هذا القطاع، إضافة لإهمال بقية القطاعات الأخرى كالزراعة التي حتى الآن تدفع الجزائر فاتورة مرتفعة من الاستيراد و أخيرا في مجال البنية التحتية التي ما يزال يسجل تأخر كبير في إتمامها من جهة.

¹ - الاستثمارات الأجنبية تصل إلى مستويات قياسية في 2008 و تراجع في 2010، مجلة أبحاث اقتصادية، فيفري 2011، ع 29، ص 64.

² - الجريدة الرسمية، قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، السنة السادسة و الأربعون، 2009، ص 13.

³ - <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/5898f33a-4993-441c-aeffb-3ed1b8e28366> (05/03/2014).

⁴ - مصطفى مقيدش، رفع رؤوس أموال البنوك الأجنبية ساهم في رفع الاستثمارات الأجنبية، مجلة بحوث اقتصادية، فيفري 2011، العدد 29، ص 65،66.

ثم عادت السياسات الاقتصادية بتشجيع الاستثمارات الأجنبية عموماً و المباشرة خصوصاً، بل بذلت الحكومات المتعاقبة جهوداً من أجل إدماج هذا العنصر في الاقتصاد الوطني بغية دفع العملية التنموية مجدداً، بالاستفادة من مزاياه خاصة في جوانب التسييرية و تسهيل نقل و انسياب التكنولوجيا و هذا ما تحقق فعلاً بدخول عدة مشاريع و استثمارات أجنبية مباشرة في عدة قطاعات من خلال عرض نصيب الجزائر من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع :

1. سامي سلامة نعمان، الشركات دولية النشاط و أثرها على المنافسة و العمالة و التصدير في الدول النامية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008.
2. عمر متيجي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مطبعة رويغي، الأغواط، 2010.
3. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2005.
4. مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
5. موردخاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم، علي مسعود، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، العربية السعودية، 2007.
6. محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
7. نور الدين زمام، السلطة و إشكالية التنمية بالبلدان النامية الجزائر كحالة 1962-1998، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002.
8. أسماء حدانة، سياسة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000.
9. رواتي شهيرة، تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001.
10. سميرة طالبي، واقع الاقتصاد الجزائري و علاقته بصندوق النقد الدولي 1986-1998، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
11. عابد عبد الكريم غريسي، دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية) دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010-2011.
12. عبد الرحمن تومي، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001.
13. فؤاد محفوظي، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية تقييمية -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

14. مارياسرناي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر التحديات و العراقيل، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و علوم الاتصال، جامعة الجزائر، 2000-2001.
15. الاستثمارات الأجنبية تصل إلى مستويات قياسية في 2008 و تتراجع في 2010، مجلة أبحاث اقتصادية، فيفري 2011، ع 29.
16. تقرير عن ملتقى التنظيم القانوني لاستثمار في الجزائر الذي عقد بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة يومي 29 و 30 أبريل 2002، مجلة الحقوق، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، السنة السابعة و العشرون، 2003.
17. جميلة الجوزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: الدول العربية نموذجا، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و علوم التجارة، جامعة الجزائر 3، العدد 17، المجلد 1.
18. عبد الرحمن تومي، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (الحلقة الأولى)، مجلة البصيرة للدراسات، ع 08، 2010، الجزائر.
19. عبد الكريم بعداش، تحليل الآثار الاقتصادية لأسواق المالية العربية خلال الفترة 1999-2003 مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 2، 2002.
20. محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 1، 200.
21. مسكية بوفامة، فوزية غربي، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1988-2001) و تأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد 15-2006.
22. مصطفى مقيدش، رفع رؤوس أموال البنوك الأجنبية ساهم في رفع الاستثمارات الأجنبية، مجلة بحوث اقتصادية، الجزائر، العدد 21، فيفري 2011.
23. مفتاح صالح و بن يمينه دلال، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 43 و 44، بيروت، 2008.
24. ناصر يوسف، التبعية الاقتصادية و أثرها في صنع القرار السياسي: دراسة حالة الجزائر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 191، 1995/1، بيروت.
25. عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية "الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة" التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
26. الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
27. يحي أبو زكريا، التجارب الاشتراكية في الجزائر و آثار تحلها إلى سياسات السوق أثر العولمة و إعادة الهيكلة، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية "دولة الرفاه الاجتماعي" التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، 2008/11/28، الإسكندرية.
28. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 19 يوليو 2006.
29. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 22 غشت 2001.

30. الجريدة الرسمية، قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، السنة السادسة و الأربعون، 2009.

31- <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/5898f33a-4993-441c-aeffb-3ed1b8e28366> (05/03/2014)

32- Khouri Nabil, les déterminants de l'investissement direct étranger (étude théorique et analyse empirique), Thèse présentée pour l'obtention pour l'obtenir d'un diplôme magistère en sciences de gestion, école supérieur de commerce, Alger, 2002-2003.